بنك الإسكان
Housing Bank

النافذة الاقتصادية

بزيادة بلغت 8%
103 ملايين دينار أرباح بنك الإسكان حتى نهاية الربع الثالث

أعلن الدكتور ميشيل مارتو / رئيس مجلس إدارة بنك الإسكان للتجارة والتمويل تحقيق البنك لنتائج إيجابية خلال التسعة أشهر الأولى من عام 2011، حيث بلغت الأرباح الصافية قبل الضريبة وبعد المخصصات 102.5 مليون دينار مقابل 96.1 مليون دينار خلال الفترة المماثلة من العام الماضي ، كما بلغت الأرباح بعد الضريبة 75.7 مليون دينار وبزيادة نسبتها 8%، وجاءت هذه النتائج الجيدة نتيجة للثقة الكبيرة التي يوليها عملاء البنك وتقديرهم المتزايد لمستوى الخدمات والمنتجات التي يقدمها لهم من جهة، ونمو عملياته التشغيلية من جهة أخرى، حيث بلغ إجمالي الدخل 222 مليون دينار بنمو عن الفترة المماثلة من العام السابق بنسبة 12.4%.

وقد أظهرت نتائج البنك المالية ارتفاع مجموع الموجودات في نهاية شهر أيلول من العام 2011 لتصل إلى 6.7 مليار دينار عن نهاية عام 2010، وارتفاع أرصدة الودائع لتصل إلى 5.2 مليار دينار، وارتفاع حجم التسهيلات الائتمانية لتصل إلى 2.7 مليار دينار، كما ارتفعت حقوق الملكية لتبلغ 1.029 مليار دينار.

أما على صعيد مؤشرات الملاءة المالية الرئيسية لدى البنك، فقد استمر في الاحتفاظ بمستويات سيولة مرتفعة وقاعدة رأسمال قوية، حيث بلغت نسبة كفاية رأس المال 21.1% وهي تزيد عن النسبة المقررة من لجنة بازل II البالغة 8% والبنك المركزي الأردني البالغة 12% ، وبلغت نسبة السيولة 168.2% وهي أعلى من الحد الأدنى المطلوب من البنك المركزي البالغ 100%، وارتفع العائد على الموجودات من 1.39% في نهاية العام 2010 ليصل إلى 1.50% في نهاية شهر أيلول 2011، كما ارتفع العائد على حقوق الملكية من 8.89% ليصل إلى 9.84%.

وتعكس هذه النتائج في مجملها سلامة استراتيجية البنك في النمو، وقدرته على مواجهة التحديات القائمة في التعامل مع ظروف السوق من ناحية، وانسجامها وخطة البنك الإستراتيجية ويتوقع لهذه النتائج أن تكون أفضل هذا العام مقارنة بالعام السابق.

ومن الجدير ذكره أن عدد فروع البنك في الأردن بلغ 112 فرعاً، يساندها في تقديم الخدمات المصرفية للعملاء 197 جهاز صراف آلي ATM، وبهذا الوضع يبقى البنك متصدراً القطاع المصرفي في الأردن بعدد الفروع وعدد أجهزة الصراف الآلي.

آفاق الاقتصاد العالمي

تعد الأزمة المالية العالمية التي ألمت بالاقتصاد العالمي جراء انهيار سوق الرهن العقاري الأمريكي أسوأ موجة ركود يتعرض لها العالم منذ الكساد الكبير في ثلاثينيات القرن الماضي، فبدلاً من الخروج من عنق الأزمة والعودة إلى النمو من جديد، إتجه الإقتصاد العالمي نحو مرحلة جديدة من مراحل الأزمة، إذ انتقلت الشكوك من قدرة البنوك والمؤسسات المالية على تحمل تداعيات الأزمة إلى مدى قدرة الحكومات على ذلك في الوقت الراهن، وازدادت هذه الشكوك بسبب المعضلات التي يمر بها الاقتصاد العالمي بشكل عام والاقتصاديات الكبيرة بشكل خاص، والتي من أهمها:

- تخفيض التصنيف الائتماني للولايات المتحدة الأمريكية من وكالة التصنيف الدولية ستاندرد أند بورز من مستوى AAA إلى مستوى +AA.
- زيادة عدم اليقين بشأن أوضاع المالية العامة (وبشكل خاص في دول منطقة اليورو) وعدم قدرة الكثير من الدول على تثبيت دينها العام.
- الزلزال المدمر وموجة التسونامي اللذان أصابا اليابان.

وقد جاء تقرير " آفاق الاقتصاد العالمي" الصادر عن صندوق النقد الدولي في أواخر شهر أيلول من هذا العام ليؤكد صعوبة الأوضاع الراهنة التي يعيشها الاقتصاد العالمي وصعوبة عودته في القريب العاجل إلى ما كان عليه قبل الأزمة، وأبرز ما تضمنه تقرير المؤسسة الدولية ما يلي:

أولاً: على صعيد النمو الاقتصادي، فمن المتوقع تراجع النمو الاقتصادي الحقيقي العالمي ليصل إلى حوالي 4% خلال عام 2011 أي بتراجع قدره 1.1 نقطة مئوية عن المتحقق عام 2010، ويتوقع ثبات هذا النمو عند نفس المستوى خلال العام القادم 2012، وفيما يتعلق بتطورات النمو على مستوى أهم المناطق والدول في العالم، فقد جاءت على النحو الأتي:

1. من المتوقع للناتج المحلي الإجمالي الأمريكي أن يتراجع النمو فيه بحوالي النصف عن مستوى النمو المتحقق خلال العام 2010 ليصل إلى 1.5% خلال العام الحالي 2011 على أن يتحسن هذا النمو بشكل طفيف خلال العام 2012 ليصل إلى 1.8%.
2. بقاء النمو قوياً في الاقتصاديات الناشئة والنامية رغم تراجعه مقارنة بالعام الماضي، حيث يتوقع أن يصل معدل نمو هذه الاقتصاديات خلال العام 2011 حوالي 6.4% مقابل 7.3% خلال عام 2010، على أن يشهد تراجعاً بمقدار 0.3 نقطة مئوية خلال عام 2012.
3. من المتوقع أن يسجل الاقتصاد الصيني انخفاضاً في النمو قدره 0.8 نقطة مئوية عن نمو العام 2010 ليصل إلى 9.5% خلال العام 2011، مع توقع استمرار هذا الانخفاض خلال العام 2012 ليصل إلى 9.0%.

معدلات النمو الاقتصادي العالمي

%

	2009	2010	2011	2012
العالم	**-0.7**	**5.1**	**4.0**	**4.0**
الاقتصاديات المتقدمة:	**-3.7**	**3.1**	**1.6**	**1.9**
الولايات المتحدة	-3.5	3.0	1.5	1.8
منطقة اليورو	-4.3	1.8	1.6	1.1
اليابان	-6.3	4.0	-0.5	2.3
الاقتصاديات النامية والناشئة:	**2.8**	**7.3**	**6.4**	**6.1**
آسيا النامية:	**7.2**	**9.5**	**8.2**	**8.0**
الصين	9.2	10.3	9.5	9.0
الهند	6.8	10.1	7.8	7.5
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا:	**2.6**	**4.4**	**4.0**	**3.6**
الدول المصدرة للنفط	-	4.4	4.9	3.9
الدول المستوردة للنفط	-	4.5	1.4	2.6

ثانياً: على صعيد معدلات التضخم، فتشير توقعات صندوق النقد الدولي أن يرتفع المستوى العام لأسعار المستهلك في الاقتصاديات المتقدمة والنامية على حد سواء بنسب قدرها 2.6% و7.5% على التوالي عام 2011، على أن ترتفع بنسب أقل خلال العام 2012 للاقتصاديات الناشئة والنامية لتصل إلى 1.4% و5.9% على التوالي، وأما بخصوص أسعار النفط العالمية فيتوقع أن يصل متوسط سعر برميل النفط في نهاية العام الحالي 2011 إلى حوالي 103.2 دولار أمريكي بارتفاع قدره 24.17 دولار أمريكي، على أن ينخفض السعر في العام 2012 ليصل إلى 100 دولار.

معدلات التضخم العالمية

%

	2009	2010	2011	2012
الاقتصاديات المتقدمة:	0.1	1.6	2.6	1.4
الولايات المتحدة	-0.3	1.6	3.0	1.2
منطقة اليورو	0.3	1.6	2.5	1.5
اليابان	-1.4	-0.7	-0.4	-0.5
الاقتصاديات النامية والناشئة:	5.2	6.1	7.5	5.9
إفريقيا الصحراء الكبرى	10.6	7.5	8.4	8.3
دول الكمنولث	11.2	7.2	10.3	8.7
آسيا النامية:	3.1	5.7	7.0	5.1
الصين	-0.7	3.3	5.5	3.3
الهند	10.9	12.0	10.6	8.6
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	6.6	6.8	9.9	7.6

ثالثاً: على صعيد التجارة العالمية، فمن المتوقع أن يسجل حجم التجارة العالمية (الصادرات والمستوردات) نمواً نسبته 7.5% خلال عام 2011 وهو أقل من المسجل خلال عام 2010 والبالغ 12.8%. ويتوقع لهذا النمو أن يصل في العام القادم 2012 إلى 5.8%.

معدلات نمو حجم التجارة العالمية

%

	2009	2010	2011	2012
حجم التجارة العالمية	-10.7	12.8	7.5	5.8
المستوردات:				
الاقتصاديات المتقدمة	-12.4	11.7	5.9	4.0
الاقتصاديات النامية والناشئة	-8.0	14.9	11.1	8.1
الصادرات:				
الاقتصاديات المتقدمة	-11.9	12.3	6.2	5.2
الاقتصاديات النامية والناشئة	-7.7	13.6	9.4	7.8

بارتفاع نسبته 24% في تسعة أشهر

سوق العقار في الأردن يسجل 5 مليار دينار

شهد سوق العقار في الأردن حركة نشطة خلال العام الحالي مسترجعاً الزخم الذي تميز به في السابق، وذلك بعد مروره بركود جراء الأزمة المالية العالمية، مستفيداً من ارتفاع الطلب المحلي نتيجة الإعفاءات الإضافية التي أقرتها الحكومة منذ عام 2009 وكان آخرها في شهر تموز 2011. وفيما يلي تحليل لأهم التطورات التي شهدها القطاع العقاري في المملكة:

أولاً: حجم التداول وعدد الشقق والأراضي المباعة

- **على صعيد حجم التداول**، فقد سجل حجم تداول العقار في المملكة خلال التسعة أشهر الأولى من العام الحالي 2011 ارتفاعاً بلغ 24.2% مقارنة بالفترة المماثلة من عام 2010 ليبلغ 4950 مليون دينار نتيجة ارتفاع مبيعات الشقق والأراضي في العام الحالي.
- **على صعيد حركة بيع الشقق**، فقد ارتفع عدد الشقق المباعة خلال التسعة أشهر الأولى من العام الحالي بنسبة بلغت 30% عن الفترة المماثلة من العام المنصرم ليصل عددها إلى 20907 شقة ومن الجدير ذكره أن الشقق المباعة داخل العاصمة عمان قد شكلت حوالي 70.6% من إجمالي عدد الشقق المباعة والنسبة الباقية توزعت على باقي محافظات المملكة.
- **على صعيد حركة بيع الأراضي**، فقد سجل عدد معاملات الأراضي المباعة خلال التسعة أشهر الأولى من العام الحالي ارتفاعاً بنسبة بلغت 12.5% عن الفترة المماثلة من العام المنصرم ليصل عددها إلى 55196 معاملة، وقد شكلت الأراضي المباعة داخل العاصمة عمان حوالي 31.7% من إجمالي عدد الأراضي المباعة والنسبة الباقية توزعت على باقي محافظات المملكة.
- **على صعيد حجم التداول لغير الأردنيين**، فقد جاءت الجنسية العراقية في المرتبة الأولى من حيث حجم الاستثمار في التسعة أشهر الأولى من العام الحالي وبمبلغ 195.4 مليون دينار أو ما نسبته 60% من حجم القيمة السوقية لبيوعات غير الأردنيين، تلاها المستثمرين من الجنسية السعودية وبمبلغ 28.6 مليون دينار أو ما نسبته 9% من حجم القيمة السوقية لبيوعات غير الأردنيين، ثم حل ثالثاً المستثمرين من الجنسية الأمريكية 13.2 مليون دينار أو ما نسبته 4% من حجم القيمة السوقية لبيوعات غير الأردنيين.

ثانياً: نشاط البناء

- **على صعيد رخص البناء**: فقد ارتفع عدد الرخص الممنوحة للبناء خلال التسعة أشهر الأولى من العام الحالي بنسبة 17.1% مقارنة بالفترة المماثلة من عام 2010 ليبلغ عدد الرخص الممنوحة للبناء 23398 رخصة من بداية العام حتى نهاية شهر أيلول 2011، ومن الجدير ذكره أن العاصمة عمان قد استحوذت على ما يقارب 45.7% من إجمالي عدد رخص البناء الممنوحة في المملكة تلتها محافظة إربد بنسبة قدرها 14.4%. فيما توزعت باقي النسب على المحافظات الأخرى.
- **على صعيد المساحات المرخصة للبناء**: سجلت المساحات المرخصة للبناء ارتفاعاً ملحوظاً بنسبة بلغت 42.9% خلال التسعة أشهر الأولى من العام 2011 عن الفترة المماثلة من العام الماضي ليصل إجمالي المساحات المرخصة للبناء 12004 م^2، ومن الجدير ذكره أن العاصمة عمان قد استحوذت على أكثر من ثلثي المساحات المرخصة للبناء في المملكة تلتها محافظة إربد بحوالي 8.5%. فيما توزعت باقي النسب على المحافظات الأخرى.

	2007	2008	2009	2010	2011/9
عدد الرخص					
عمان	%45.7	%45.5	%37.7	%38.6	%39.6
اربد	%14.4	%13.5	%17.5	%17.2	%16.6
الزرقاء	%10.3	%8.7	%10.1	%10.8	%13.4
أخرى	%29.6	%32.3	%34.6	%33.3	%30.5
المساحة					
عمان	%67.6	%65.5	%59.8	%63.4	%63.7
اربد	%8.5	%7.8	%8.3	%8.3	%8.3
الزرقاء	%6.9	%6.1	%9.4	%8.5	%10.3
أخرى	%17.0	%20.5	%22.5	%19.9	%17.7

ثالثاً: التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع

بلغ رصيد التسهيلات الائتمانية الممنوحة لقطاع الإنشاءات في المملكة 3.3 مليار دينار في نهاية شهر أيلول من العام الحالي وبنسبة ارتفاع بلغت 5.9% عن رصيد نهاية العام 2010، ومن الجدير ذكره أن التسهيلات الائتمانية الممنوحة لقطاع الإنشاءات تشكل حوالي 21.6% من إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة.

التسهيلات الائتمانية المقدمة لقطاع الإنشاءات

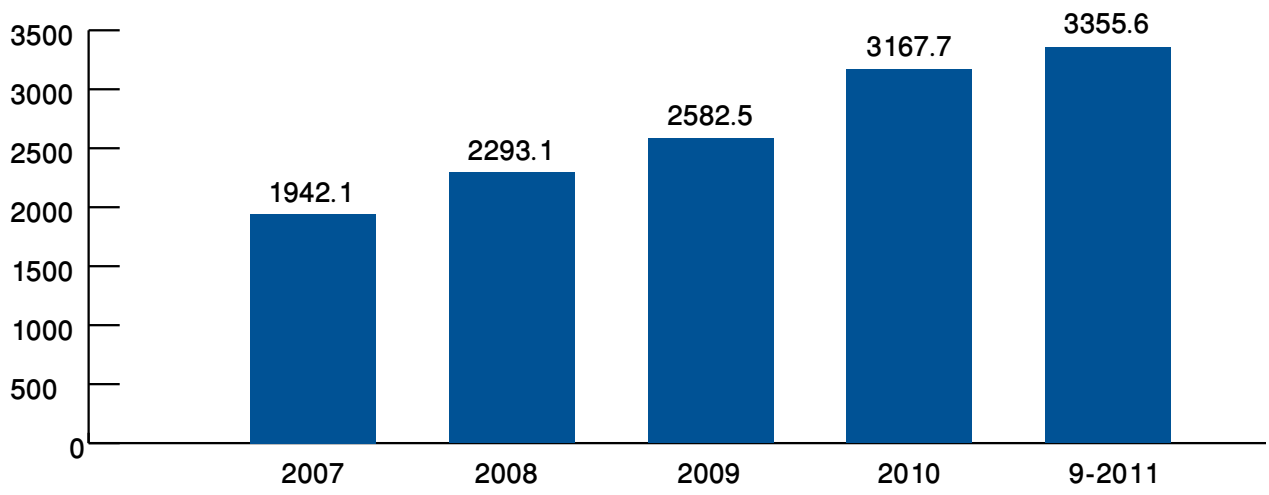

وفق تقرير تكنولوجيا المعلومات العالمي

الأردن يحتل المرتبة 50 من بين 138 دولة شملها التقرير

أظهر تقرير تكنولوجيا المعلومات العالمي 2010-2011 الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس- سويسرا احتلال الأردن للمرتبة 50 ضمن مؤشر الجاهزية الرئيسي (Networked Readiness Index) من بين 138 دولة شملها التقرير بعد تسجيله للمرتبة 44 من بين 133 دولة شملها تقرير 2009-2010، ويقسم مؤشر الجاهزية الرئيسي إلى ثلاثة مؤشرات على النحو الآتي:

- **مؤشر الاستخدام التكنولوجي:** يقيس هذا المؤشر درجة استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطبيقاتها من قبل مستويات الاستخدام المختلفة (أفراد، مؤسسات، حكومة).
- **مؤشر الجاهزية التكنولوجية:** يقيس هذا المؤشر مدى قدرة مستويات الاستخدام المختلفة (أفراد، مؤسسات، حكومة) على تطوير الإمكانات الواعدة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- **مؤشر البيئة التكنولوجية:** يقيس هذا المؤشر مدى درجة تميز البيئة التي توفرها الدولة لتطوير واستخدام التكنولوجيا بشكل فعال.

يذكر أن مؤشر الجاهزية الرئيسي يساعد على قياس مدى تزايد أو تناقص الفجوة الرقمية بين الدول على ثلاثة مستويات وهي مستوى استخدام الأفراد ومستوى استخدام الأعمال ومستوى استخدام الحكومة.

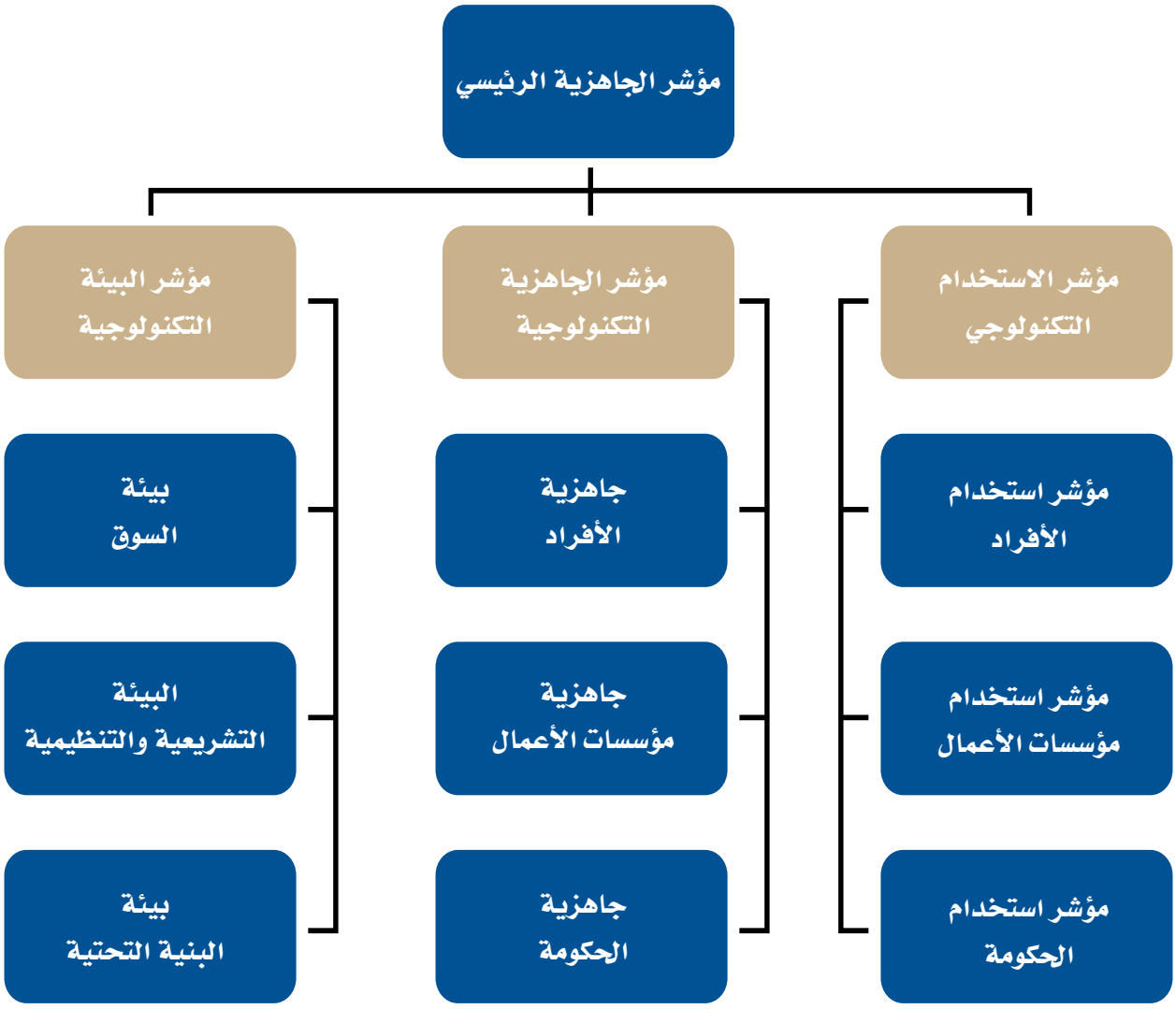

• ترتيب الأردن عربياً

احتل الأردن المرتبة السابعة بين الدول العربية التي شملها تقرير 2010-2011 البالغ عددها 15 دولة في مؤشر الجاهزية الرئيسي أي بتراجع مركز واحد عن تقرير 2009-2010.

الدولة	الترتيب في تقرير 2010-2011 (138 دولة)	الترتيب في تقرير 2009-2010 (133 دولة)
الإمارات	24	23
قطر	25	30
البحرين	30	29
السعودية	33	38
تونس	35	39
عمان	41	50
الأردن	**50**	**44**
مصر	74	70
الكويت	75	76
المغرب	83	88
لبنان	95	لم يشملها التقرير
الجزائر	117	113
سوريا	124	105
ليبيا	126	103
موريتانيا	130	102

• ترتيب الأردن عالمياً

احتل الأردن لمراتب متقاربة للمؤشرات الفرعية التي شملها مؤشر الجاهزية الرئيسي في تقرير 2010-2011، ولكن مع ملاحظة انخفاض ترتيب المملكة عن تلك المراتب المتحققة في تقرير العام 2009-2010.

المؤشـــــر	الترتيب في تقرير 2010-2011	الترتيب في تقرير 2009-2010
البيئة التكنولوجية	49	41
الجاهزية التكنولوجية	52	40
الاستخدام التكنولوجي	53	51

• الدول الخمس الأولى عالمياً

حافظت السويد على صدارة الترتيب العالمي في قائمة الدول التي شملها تقرير عام 2010-2011 والبالغة 138 بلداً شملها التقرير، محافظة بذلك على مركز الريادة في هذا المجال، تلتها سنغافورة والتي حافظت بدورها أيضاً على وصافة الترتيب العالمي.

الدولة	الترتيب في تقرير 2010-2011	الترتيب في تقرير 2009-2010
السويد	1	1
سنغافورة	2	2
فنلندا	3	6
سويسرا	4	4
الولايات المتحدة	5	5

النشاط التدريبي لبنك الإسكان

إدراكاً من البنك بأهمية التدريب والتطوير المستمرين، لما لهما بالغ الأثر في مواصلة مسيرة عطائه، واستمراراً لهذا النهج فقد واصل البنك خلال الربع الثالث من العام الحالي 2011 عقد البرامج والدورات التدريبية المصرفية المتخصصة لكافة موظفي البنك في مراكز العمل المختلفة، والجدول التالي يبين النشاط التدريبي للبنك خلال الربع الثالث 2011:

البيـــــــان	عدد الدورات	عدد المشاركين
الدورات والندوات الداخلية	27	453
الدورات المحلية	32	76
الدورات الخارجية	4	4
المجموع	**63**	**533**

فعلى صعيد الدورات الداخلية فقد عقد في مركز التدريب والتطوير التابع للبنك العديد من الدورات، من أهمها:

- دورة تحسين خدمة العملاء والبيع.
- دورة الكشف عن تزوير المستندات وتزييف العملات.
- دورة التحليل المالي المتقدم.
- دورة التحليل الائتماني والتدفق النقدي.
- دورة إدارة المحافظ الائتمانية.

وتم إيفاد عدد من موظفي البنك لحضور عدد من الدورات التدريبية المنعقدة في مراكز التدريب المحلية، ومن أهمها:

- دورة تطوير بنية التقارير المالية في أعقاب الأزمة المالية العالمية.
- دورة إدارة المشتريات والعطاءات.
- دورة التسهيلات الائتمانية.

كما تم إيفاد عدد من الموظفين لحضور عدد من الدورات الخارجية المتخصصة في مجال تكنولوجيا المعلومات تمثلت بالآتي:

- دورة IBM Tivoli Storage Manager 6.2 Advanced Administration وعقدت في مصر بالتعاون مع شركة JBS.
- دورة IBM Tivoli Storage Productivity Center 4.1 Administration and Operation وعقدت في مصر بالتعاون مع شركة JBS.
- دورة Deploying Cisco ASA VPN Solution عقدت في الإمارات العربية المتحدة بالتعاون مع شركة FAST LANE.

المسؤولية الاجتماعية

تأكيداً لرسالة البنك وترسيخاً لدوره في خدمة وطنه ومجتمعه المحلي، فقد واصل البنك خلال الربع الثالث من عام 2011 دعم ورعاية مختلف الفعاليات والبرامج الصحية والاجتماعية والرياضية والثقافية.

ومن أبرز النشاطات التي قام بها البنك في هذا المجال هي رعاية مؤتمر "الأزمة المالية العالمية .. دروس الأمس وتحديات المستقبل" الذي عقد في جامعة الأميرة سمية بمشاركة عدد من الباحثين والأكاديميين من عدة دول آسيوية وأوروبية إضافة إلى الأردن، وتأتي رعاية البنك لما في هذا المؤتمر من أهمية تخدم مختلف القطاعات الاقتصادية والمالية.

وقام البنك أيضاً برعاية المسابقة الإعلامية الثالثة لسرطان الثدي التي تنظمها مؤسسة ومركز الحسين للسرطان من خلال تقديم الجوائز النقدية للفائزين بالمسابقة التي تستمر ثلاثة أشهر، وتشتمل على ثلاث جوائز للإعلام المكتوب في الصحف المحلية والمجلات والمواقع الالكترونية وهي جائزة التحقيق الصحفي، وجائزة القصة الإخبارية وجائزة التقرير الصحفي ، بينما تم تخصيص جائزة واحدة للإعلام المرئي وأخرى للإعلام المسموع.

وتشجيعاً لمفهوم العمل التطوعي، فقد أقام البنك حملة للتبرع بالدم بالتعاون مع مديرية بنك الدم، حيث شارك موظفو البنك بالتبرع على اختلاف مستوياتهم الإدارية ضمن خطوة تعكس تحمل البنك وموظفيه لمسؤولياتهم الاجتماعية والإنسانية.

أداء القطاع المصرفي الأردني

يعد القطاع المصرفي في الأردن من أهم القطاعات وأكثرها تميزاً، فعلى مر السنين استطاع هذا القطاع اكتساب خبرات هائلة وكفاءة عالية، مكنته من تجاوز الأزمات المختلفة المحلية منها والعالمية على حد سواء بكل اقتدار، وذلك نتيجة للسياسة الحكيمة والرقابة الفعالة التي انتهجها ولا يزال ينتهجها البنك المركزي الأردني. هذا وعند الحديث عن أخر التطورات التي شهدها القطاع المصرفي الأردني نجد أنه سجل خلال التسعة أشهر الأولى من عام 2011 نمواً ملموساً في مختلف المؤشرات الكمية، وفيما يلي قراءة ملخصة للإنجازات التي حققها هذا القطاع:

هيكل القطاع المصرفي

شهد العام 2011 انضمام مصرف الراجحي إلى القطاع المصرفي المحلي ليصل عدد البنوك في الأردن إلى 26 بنكاً تعمل من خلال شبكة فروع عددها 752 فرعاً كما هو الوضع في نهاية شهر 6 / 2011، موزعة على النحو التالي: 13 بنكاً تجارياً أردنياً، 3 بنوك إسلامية أردنية، 10 بنوك عربية وأجنبية.

الموجودات المصرفية

ارتفعت موجودات البنوك المرخصة العاملة في المملكة بنسبة قدرها 6.2% في نهاية شهر أيلول 2011 عن نهاية عام 2010 لتصل إلى حوالي 37.1 مليار دينار (حوالي 52.3 مليار دولار أمريكي). هذا وقد شكلت الموجودات المحلية 81.8% من إجمالي الموجودات لتصل إلى 30.4 مليار دينار في نهاية شهر أيلول 2011، مقارنة مع 82.5% أو ما قيمته 28.9 مليار دينار في نهاية العام 2010.

ودائع العملاء

ارتفعت ودائع عملاء البنوك المرخصة العاملة في المملكة بنسبة قدرها 6.8% في نهاية شهر أيلول 2011 عن نهاية عام 2010 لتصل إلى حوالي 24 مليار دينار (33.8 مليار دولار). هذا وقد شكلت ودائع العملاء بالعملة المحلية 77.9% من إجمالي ودائع العملاء في نهاية شهر أيلول 2011 لتصل إلى 18.7 مليار دينار، مقابل 78.3% أو ما قيمته 17.6 مليار دينار في نهاية العام 2010. شكلت ودائع العملاء 64.7% من إجمالي الموجودات / المطلوبات مقابل 64.3% في نهاية العام 2010.

التسهيلات الائتمانية

ارتفعت التسهيلات الائتمانية للبنوك المرخصة العاملة في المملكة بنسبة قدرها 7.7% في نهاية شهر أيلول2011 عن نهاية عام 2010 لتصل إلى حوالي 15.6 مليار دينار (22 مليار دولار). وقد شكلت التسهيلات الائتمانية 41.9% من إجمالي الموجودات المصرفية في نهاية شهر أيلول 2011 مقابل 41.3% في نهاية عام 2010. بينما شكلت التسهيلات الائتمانية 64.7% من إجمالي ودائع العملاء في نهاية شهر أيلول 2011 مقابل 64.2% في نهاية عام 2010. كما شكلت التسهيلات الائتمانية الممنوحة بالعملة المحلية حوالي 73.7% من إجمالي ودائع العملاء بالعملة المحلية مقابل 72.4% في نهاية عام 2010.

شكلت التسهيلات الائتمانية الممنوحة بالعملة المحلية 88.7% من إجمالي التسهيلات الائتمانية لتصل إلى 13.8 مليار دينار (19.5 مليار دولار)، مقابل 88.2% أو ما قيمته 12.8 مليار دينار (18.1 مليار دولار) في نهاية عام 2010.

أسعار الفائدة

بلغ هامش الفائدة المصرفية (الفائدة على القروض والسلف – الفائدة على الودائع لأجل) 5.27% في نهاية شهر أيلول 2011 مسجلاً انخفاضاً بلغ 0.34 نقطة مئوية عن نهاية العام 2010 وذلك بعد ارتفاع دام لثلاثة سنوات على التوالي.

الشيكات المقدمة للتقاص والشيكات المعادة

- ارتفعت الشيكات المقدمة للتقاص خلال التسعة أشهر الأولى من العام الحالي 2011 من حيث عددها ومبالغها وبنسب 4.2% و9.6% على التوالي مقارنة بالفترة المماثلة من العام 2010 لتصل إلى حوالي 8.2 مليون شيك وبقيمة إجمالية بلغت حوالي 27.9 مليار دينار.
- تراجعت الشيكات المعادة خلال التسعة أشهر الأولى من عام 2011 من حيث عددها ومبالغها وبنسب 16.3% و16.8% على التوالي مقارنة بالفترة المماثلة من العام 2010 لتصل إلى حوالي 454 ألف شيك وبقيمة إجمالية بلغت حوالي 1.2 مليار دينار.
- تراجعت أعداد الشيكات المعادة كنسبة من إجمالي أعداد الشيكات المقدمة للتقاص خلال التسعة أشهر الأولى 2011 بمقدار 1.4 نقطة مئوية لتصل إلى 5.5% مقارنة بالفترة المماثلة من العام 2010، وتراجعت هذه النسبة من حيث القيمة لنفس الفترة بمقدار 1.4 نقطة مئوية لتصل إلى 4.2%.
- تراجعت أعداد الشيكات المعادة لعدم كفاية الرصيد كنسبة من إجمالي أعداد الشيكات المقدمة للتقاص خلال التسعة أشهر الأولى من العام 2011 بمقدار 0.4 نقطة مئوية مقارنة بالفترة المماثلة من العام 2010 لتصل إلى 3.4%، بينما ارتفعت كنسبة من إجمالي أعداد الشيكات المعادة بمقدار 5.2 نقطة مئوية لتصل إلى 60.9%.
- تراجعت قيم الشيكات المعادة لعدم كفاية الرصيد كنسبة من إجمالي قيم الشيكات المقدمة للتقاص خلال التسعة أشهر الأولى 2011 بمقدار 0.7 نقطة مئوية لتصل إلى 2.5%، وارتفاعها كنسبة من إجمالي قيم الشيكات المعادة أيضاً بمقدار 3.1 نقطة مئوية لتصل إلى 59.8%.

شريك يرافق حياتك

شريك يرافق حياتك

وجود من يصغي إليك ويتفهّم إحتياجاتك جيداً هو أبسط معاني الشراكة الملهمة لنصنع من الحلم والعمل وجودة الخدمة قصة نجاح وإنجاز
نحن في بنك الإسكان نلتزم بتقديم الأفضل لعملائنا وتمكينهم من تحقيق أحلامهم ورغباتهم والارتقاء بحياتهم وأعمالهم إلى أعلى مستوى

- أكثر من 2000 موظفاً في خدمتك
- خدمات مالية ومصرفية شاملة وعروض منافسة تلبّي إحتياجاتك
- أكثر من 112 فرعاً و 200 صرافاً آلياً في خدمتك على مدار الساعة
- شبكة فروع إقليمية وبنوك خارجية تابعة وشقيقة لتلبية طلباتك
- قاعدة رأسمالية متنامية وصلت إلى حوالي مليار دينار تدعم استمرار توسيع الخدمات وعمليات التطوير والانتشار الجغرافي داخلياً وخارجياً

بنك الإسكان
Housing Bank

hbtf.com